

مجتمع

حرائق غابات شرق كندا «تحت السيطرة»

أعلنت السلطات الكندية أن حريق الغابات في شمال شرق كندا الذي أجبر أكثر من 9000 شخص على مغادرة منازلهم قبل أسبوع، بات الآن تحت السيطرة ما يسمح للأهالي ببدء العودة إلى ديارهم بدءاً من اليوم. وقال رئيس وزراء مقاطعة نيوفاوندلاند ولابرادور أندرو فيوري، إن الخطر على بلدي لابرادور سبتي وواوش أصبح الآن «منخفضاً جداً». وأضاف: «نتففس الصعداء هنا مرة أخرى»، موضحاً أنه «نتيجة لذلك، نحن في وضع يسمح لنا برفع أمر الإخلاء جزئياً»، لما اعتبره «أكبر عملية إخلاء في تاريخ المقاطعة».

الصين: قتلى ومفقودون في سيول مفاجئة

أعلنت السلطات الصينية أن أمطاراً غزيرة هطلت على امتداد أسبوع في سائر أنحاء البلاد ونجمت عنها سيول مفاجئة شمالي البلاد وجنوب غربيها سببت في حصيلة جديدة مقتل 20 شخصاً وفقدان عشرات آخرين. وقالت وكالة شينخوا الرسمية الصينية إن جسراً يعلو نهراً في مقاطعة شنشي انهار من جراء السيول ما أدى إلى سقوط العديد من السيارات بمن فيها في مياه النهر. وظهر التلفزيون الرسمي قسماً من الجسر غارقاً في النهر. وأمر الرئيس شي جين بينغ بـ «بذل كل الجهود» للعثور على المفقودين.



الملابس المستعملة حاجة ملحة في غزة (حسب جدي/ الأناضول)

ملابس بالة في غزة

غزة - علاء الحلو

يعاني أهالي غزة منذ بدء الحرب على القطاع، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من نقص شديد في مختلف التطلبات الأساسية، بفعل الإغلاق المتواصل للمعابر، ومنع دخول الماء والغذاء والدواء، إلى جانب منع دخول الملابس والأحذية ومستلزمات النظافة الشخصية وغيرها من ضروريات الحياة، ما أجبر إنعام سقر على الجلوس أمام كومة من ملابس الباله (المستعملة) لاختيار قطع تناسبها وتناسب أطفالها وزوجها، بعد فشلها في إيجاد القطع والمقاسات الموائمة لأسرتها. ويواجه الفلسطينيون منذ الأيام الأولى للحرب، إلى جانب صعوبة الأوضاع الاقتصادية، أزمة شديدة في الملابس بمختلف المراحل العمرية، جراء الاستهداف الإسرائيلي للمصانع والمحال التجارية. وتقول صفير لـ «العربي الجديد» إنها اضطرت إلى النزوح مع زوجها وأطفالها الثلاثة من منطقة التوام شمالي مدينة غزة نحو مخيم الزوايدة للاجئين الفلسطينيين وسط القطاع، ولم تتمكن من أخذ ما يكفي أسرتها من ملابس. وتلفت إلى الارتفاع في أسعار الملابس المستعملة خلال الحرب.

أما الفلسطيني أحمد عبد القادر، وهو من سكان مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين، والذي نزح عدة مرات، فيقول لـ «العربي الجديد» إنه لم يتمكن من إيجاد ملابس خاصة له ولأطفاله في السوق، ما دفعه إلى البحث في أكوام الملابس المستعملة، خصوصاً مع الارتفاع الكبير في أسعار البضائع الشحيحة وذات الجودة الرديئة.

المغرب من «الطوارئ المائية» إلى الانقطاع

الرباط - عادل نجدي

يلقي شبح العطش بظلاله على عدد من مدن ومناطق المغرب، وزاده أخيراً قطع المياه الصالحة للشرب عن بعضها، ما ينذر بأزمة كبيرة خلال فصل الصيف الحالي، والتي ستفاقم أيضاً بضعف مخزون المياه في السدود. وبدا لافتاً، خلال الأيام الماضية، ارتفاع طلبات توفير المياه الصالحة للشرب في العديد من مناطق المملكة، كما الحال في إقليم تاونات حيث اشتكى السكان من نقص كبير في المياه، رغم أن الإقليم يملك موارد مائية تستطيع تلبية احتياجات السكان.

أيضاً، تعيش مناطق أخرى على وقع انقطاعات المياه، بعضها في إقليم تاونات (شمال) حيث أطلق سكان جماعة سيدي المخفي صرخة استغاثة من تكرر انقطاعها، في حين باتت مدن عدة مهددة بمواجهة أزمة كبيرة بسبب جفاف السدود، أبرزها في الدار البيضاء ومراكش والجديدة وسيدي بنور وسطات وبرشيد. وظهرت مؤشرات هذا التهديد من خلال قطع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وتدبير التطهير السائل (مؤسسة عامة) في مدينتي

الجديدة وسيدي بنور المياه الصالحة للشرب يومياً من الساعة العاشرة والنصف ليلاً إلى الساعة الخامسة والنصف صباحاً بحجة عدم توفر الكميات الكافية. ترافق ذلك مع كشف إحصاءات أصدرتها وزارة التجهيز والماء في المغرب تراجع نسبة ملء السدود بنسبة 29,74 في المائة حتى العاشر من يوليو/تموز الجاري.

ومنذ يوليو 2022، يعيش المغرب في ظل حالة «طوارئ مائية»، بعدما أعلنت الحكومة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النقص الحاد في الموارد المائية، والذي قالت إنه يضع الأفراد في وضعية مقلقة تؤثر في قدرتهم على الحصول على الكميات اللازمة للاستعمال اليومي، وأيضاً في أنشطتهم الاقتصادية، وتضرر جهود التنمية. ويصف رئيس جمعية «المشاريع التكنولوجية من أجل التنمية والمناخ» مصطفى بنرامل، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أوضاع السدود في المغرب بأنها «حرجة نوعاً ما رغم أن المغرب شهد تساقطات أمطار خلال فصل الربيع الماضي، لا سيما في مارس/ آذار وديادية إبريل/ نيسان الماضيين. وقد أنقذت هذه التساقطات الموسم الزراعي، ورفعت نسبة التخزين في السدود لكنها لم تحل مشكلة قلة المياه في وسط البلاد، وتحتيداً

في مناطق الشاوية وعبدة وسوس والجنوب الشرقي والجنوب التي تعاني من انخفاض في كميات المياه ومواردها، وأيضاً من انقطاع المياه في بعضها لا سيما في المناطق الجبلية والقاحلة».

يضيف: «يتطلب هذا الوضع اتخاذ السلطات والقطاعات الحكومية (وزارة التجهيز والماء وباقي القطاعات المعنية) إجراءات لتزويد سكان هذه المناطق بالمياه الصالحة للشرب من خلال وضع صهاريج مياه في تصرفهم، وحفر آبار ومواصله التدابير المتخذة لتوفير المياه من خلال السدود المجاورة لهذه المناطق». ويتوقع بنرامل أن تزداد حاجة المدن الكبرى، خاصة تلك الساحلية، إلى توفير المياه من طريق تحلية مياه البحر. ويرى أنه «في وقت يستمر إنجاز مشاريع لتوفير المياه التي لا تلبيها تلك المنجزه، يجب تسريع برامج التحكم بالمياه وتوزيعها بعدالة في مختلف المناطق، والتشدد في تطبيق القوانين المعتمدة لتحقيق العدالة المائية».

ووفق البنك الأفريقي للتنمية، «يعاني المغرب من جفاف للعام السادس على التوالي، وهذه حقيقة يجب أن يتكيف معها البلد في ظل تأثيراتها الكبيرة على كل نواحي النشاط الاقتصادي».

ندرة وتلوّث

بعد المغرب من بين البلدان التي تواجه شحاً كبيراً في كميات مياه الشرب، وهو يقترّب، بحسب البنك الدولي، بسرعة من الحد المطلق لندرة المياه البالغ 500 متر مكعب للفرد سنوياً. من جهة أخرى، لا تعاني الموارد المائية في المغرب الاستنزاف فقط، بل إن خطر التلوّث يهدد الذهب الأزرق أيضاً.

اتعلق الأمر بالفلاحة أو الصناعة أو الخدمات أو السياحة». ولفت البنك الأفريقي للتنمية، في مقال نشره في مارس/ آذار الماضي، بعنوان «الضغط المائي مصدر قلق كبير في المغرب»، إلى أن «الموارد المائية في المغرب تعاني من وضع صعب بسبب انخفاض مستويات المياه الجوفية، وضعف امتلاء السدود. وبات المواطن يستهلك أكثر بقليل من 600 متر مكعب من المياه سنوياً، أي ربع ما كان يستهلكه قبل أقل من 60 سنة».

